

مؤشرات

لبنان يحتل المرتبة 115 عالمياً في مؤشر أداء هندسة الطاقة لعام 2015



أصدر «المندى الاقتصادي العالمي» في مطلع هذا الأسبوع تقريره حول مؤشر أداء هندسة الطاقة للعام 2015، والذي يقوم من خلاله بتقييم أداء وتطور 125 دولة لجهة إعادة هيكلة أنظمة الطاقة لديها في مسعى لتحقيق كل من النمو الاقتصادي وتوفير بيئة مستدامة إضافة إلى إمكانية تأمين وتوفير عرض للطاقة.

ويهدف هذا المؤشر إلى مساعدة صانعي القرار والمستثمرين وغيرهم في تقييم مختلف أنظمة الطاقة واعتماد الإستراتيجيات المناسبة لتحسينها، وذلك وفق ما ورد في التقرير الاقتصادي الأسبوعي الذي أصدره بنك الاعتماد اللبناني «من 8 إلى 19 كانون الأول 2014.

وحسب التقرير، حل لبنان في المركز 115 عالمياً، و123 في السنة السابقة»، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر أداء هندسة الطاقة لعام 2015 بحيث سجل نتيجة 0.46 مقارنة مع نتيجة 0.33 لعام 2013 السابق، ليأتي بذلك مباشرة بعد نيجيريا (المركز العالمي: 112، النتيجة: 0.46)، وقبل بنغلادش «المركز العالمي: 114، النتيجة: 0.45».

وفي التفاصيل، سجل لبنان نتيجة 0.46 في مؤشر مساهمة قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي للبلاد، وهي نتيجة منخفضة نسبياً نظراً إلى كون لبنان مستورداً للطاقة. كما سجل لبنان نتيجة 0.52 في مؤشر إمكانية تأمين وتوفير عرض للطاقة ونتيجة 0.40 في مؤشر البيئة المتدامة.

أما عالمياً، فقد أشار التقرير إلى أنّ عام 2014 كان مضطرباً بالنسبة إلى قطاع الطاقة وذلك نظراً للزمات الجيوسياسية وهزلة نمو الاقتصاد العالمي ويطء التقدم في التخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (Greenhouse gases). بالتفاصيل تصدرت سويسرا لائحة دول العالم في مؤشر أداء هندسة الطاقة مسجلة نتيجة 0.80 تتبعتها النروج «النتيجة: 0.79»، وفرنسا «النتيجة: 0.77».

تراجع الطلب على اليورونيوم البنانية

تراجع الطلب على اليورونيوم البنانية خلال الأسبوع مع انخفاض مؤشر بنك لبنان والمهجر للسندات المالية (BBI) بنسبة 0.84 في المئة إلى 107.34 نقطة. وشهد المؤشر قدماً بنسبة 1.61 في المئة منذ بداية العام. وارتفع عائد سندات اليورونيوم استحقاق الـ5 سنوات والـ10 سنوات بـ22 نقطة أساس و12 نقطة أساس إلى 5.39 في المئة و6.30 في المئة، على التوالي.

وشهدت الأسواق الناشئة تحوف المستثمرين من الانخفاض العالمي للنمو الاقتصادي، ما أدى إلى انخفاض الطلب على سندات في الأسواق الناشئة، وتراجع مؤشر «جي بي مورغان» للسندات المالية بنسبة 0.57 في المئة إلى 654.43 نقطة.

في الولايات المتحدة، فاقترح رئيسية مجلس الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين، زيادة أسعار الفائدة قد تحدث بحلول منتصف العام المقبل وتخفف الطلب على السندات الأميركية. وارتفع عائد سندات الخريزية استحقاق الخمس سنوات والعشر سنوات بـ6، نقاط أساس و3 نقاط أساس إلى 1.68 في المئة و2.22 في المئة. ونتيجة لذلك، ارتفع الفارق بين كل من السندات البنانية والسندات الأميركية استحقاق 5 سنوات و10 سنوات بـ16، نقطة أساس و6 نقاط أساس إلى 371 نقطة أساس و408 نقطة أساس، على التوالي.

ووصل هامش تداول التامين على الأخطار المحتملة للقصور الائتماني لحاملي السندات البنانية إلى 386-416 نقطة أساس.

كما ارتفع الهامش في دبي والعملة العربية السعودية من 198-212 نقطة أساس بـ65-65 نقطة أساس إلى 210-230 نقطة أساس و70-80 نقطة أساس، على التوالي.

في الدول الناشئة، ارتفع الهامش في تركيا من 175-178 نقطة أساس إلى 181-185 نقطة أساس، وفي البرازيل من 191-193 نقطة أساس إلى 210-215 نقطة أساس.

الودائع ترتفع 388.12 مليار ليرة

ارتفعت الكتلة النقدية (م3) بقدر 244 مليار ليرة (162.17 مليون دولار) خلال الأسبوع الماضي في 20 تشرين الثاني 2014 لتصل إلى 175.348 مليار ليرة (136.32 مليار دولار)، متقدمة بنسبة 6.49 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها السنة الماضية وبنسبة 4.64 في المئة منذ بداية السنة.

وانخفضت الكتلة النقدية (م1) خلال هذا الأسبوع بقدر 144 مليار ليرة (95.28 مليون دولار) بسبب تراجع النقد في التداول بقدر 102 مليار ليرة (67.66 مليون دولار) والودائع تحت الطلب بقدر 42 مليار ليرة (27.86 مليون دولار) على التوالي.

أما بالنسبة إلى مجموع الودائع (باستثناء الودائع تحت الطلب)، فقد شهد تقدماً وبقدر 388.12 مليار ليرة (257.46 مليون دولار) إذ ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية والودائع بالليرة بقيمة 151 مليون دولار وبقدر 162 مليار ليرة، على التوالي.

وتقدمت دولة الكتلة النقدية من نسبة 58.86 في المئة إلى نسبة 58.90 في المئة، واستقرت فائدة الإئتمينك على 2.75 في المئة في نهاية أيلول، بحسب مصرف لبنان.

تقرير «بنك عودة»: «فيتش» تثبت تصنيف لبنان عند «B»

أشار تقرير «بنك عودة» الصادر عن الفترة الممتدة من 8 إلى 14 كانون الأول الجاري أنّ وكالة فيتش أكدت تصنيف لبنان الطويل الأجل عند درجة «B» مع توقعات سلبية.

كما أكدت تصنيفات السندات بالعملة الأجنبية والمحلية غير المضمونة عند «B»، أيضاً.

وهذا التصنيف «فيتش» يعكس ارتفاع أعباء الدين العام في ظل وجود مخاطر سياسية وجيوسياسية عالية.

ويضيف التقرير أنّ الآثار غير المباشرة للنزاع السوري قد تركت أثراً شديداً على أداء الاقتصاد، حيث تتوقع «فيتش» نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8 في المئة في عام 2014، بعد أن كان 1.5 في المئة في عام 2013.

نسبة إشغال الفنادق في بيروت تبلغ 51 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014



سجّلت بيروت نسبة الإشغال الرابعة الأدنى في المنطقة

الليلة في فنادق بيروت بلغ 163 دولاراً أميركياً في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، ما يضعها في المرتبة الثالثة من حيث الفنادق الأقل غلاءً في المنطقة.

وذكر التقرير أنّ معدل سعر غرفة الفنادق في بيروت انخفض بنسبة 3.6 في المئة عن الفترة نفسها من عام 2013، ليمثل بذلك نسبة الانخفاض الرابعة الأدنى بين كل أسواق المنطقة، متقدماً على مكّة (-20.1 في المئة)، والمدينة (-7.1 في المئة) وأبو ظبي (-5.6 في المئة).

وأتى معدل سعر الغرفة في بيروت أدنى من المعدل الإقليمي الذي بلغ 209.5 دولار أميركي والذي انخفض بنسبة قدرها 0.6 في المئة عن الفترة نفسها من عام 2013.

إضافة إلى ذلك، بلغت الإيرادات الناتجة من كل غرفة متوفرة (RevPAR) في فنادق بيروت 83 دولاراً أميركياً في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، أي بانخفاض 88 عن دولاراً أميركياً الذي سجّله في الفترة نفسها من العام السابق، ما يقاربه بمعدل ارتفاع بلغ 2.3 نقطة مئوية في المنطقة.

وبلغت نسبة إشغال الفنادق في بيروت نسبة إشغال الفنادق في باقي المدن، ما يشكل إلى جانب دبي وجدة، نسبة الانخفاض الثانية الأكبر بين 12 سوقاً عربية، وذلك مقارنة بمعدل ارتفاع بلغ 2.3 نقطة مئوية في المنطقة.

وبلغت نسبة الإشغال في الفنادق في بيروت 51 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، مسجلة بذلك انخفاضاً من نسبة 52 في المئة كانت قد بلغت في الفترة نفسها من عام 2013، ومقارنة بنسبة 62.2 في المئة في 12 دولة عربية.

وسجّلت بيروت نسبة الإشغال الرابعة الأدنى في المنطقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، في حين سجّلت النسبة الثالثة الأدنى في الفترة نفسها من عام 2013.

وسجّلت القاهرة أدنى نسبة إشغال في المنطقة (33 في المئة) خلال هذه الفترة، وتبعتها مدينتي الكويت والمناحة (48 في المئة لكل منهما).

كما انخفضت نسبة الإشغال في فنادق بيروت بنقلته مئوية على صعيد سنوي، ما يشكل إلى جانب دبي وجدة، نسبة الانخفاض الثانية الأكبر بين 12 سوقاً عربية، وذلك مقارنة بمعدل ارتفاع بلغ 2.3 نقطة مئوية في المنطقة.

وبلغت نسبة إشغال الفنادق في بيروت 51 في المئة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014، أي بانخفاض 88 عن دولاراً أميركياً الذي سجّله في الفترة نفسها من العام السابق، ما يقاربه بمعدل ارتفاع بلغ 2.3 نقطة مئوية في المنطقة.

والتقت نسبة إشغال الفنادق في بيروت بنسبة 41 في المئة في آذار، و52 في المئة الأولى من عام 2014 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013، وقد سجّلت بيروت بذلك ثالث أكبر نسبة انخفاض في المنطقة في هذه الفترة، متقدمة على مكّة (17.5- في المئة) ومدينة الكويت (6.7- في المئة) فقط.

والتقت نسبة الإشغال الناتجة من الغرف المتوفرة في بيروت للأشهر العشرة الأولى الظاهرة في الجدول. وسجّلت مدينة الكويت أعلى معدل سعر غرف في المنطقة (306 دولارات أميركي، (في حين سجّلت جده أعلى إيرادات ناتجة من كل غرفة متوفرة (213 دولاراً أميركياً، أيضاً، سجّلت مدينة دبي أعلى معدلات إشغال (78 في المئة) في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014.

انخفاض بورصة بيروت 1.78 في المئة هذا الأسبوع إلى 1160.67 نقطة

وأصدر «بنك لبنان والمهجر للأعمال» (بلوم إنغست) تقريره المالي الأسبوعي، ولاحظ فيه تراجعاً في نشاط بورصة بيروت خلال الأسبوع الماضي.

وانخفض مؤشر «بنك لبنان والمهجر للبنانية» (BSI) بنسبة 1.78 في المئة عن مستوى الأسبوع الماضي ليصل إلى 1160.67 نقطة.

كما انخفض حجم التداول اليومي من 573.565 سهم إلى 150.864 سهم مع تراجع معدل قيمة الأسهم المتداولة من 4.085.481 مليون دولار إلى 1.208.097 مليون دولار هذا الأسبوع.

أما بالنسبة إلى الرسملة السوقية، فقد سجلت تراجعاً أسبوعياً بقيمة 175.63 مليار دولار.

على الصعيد العالمي، تغلب أداء المؤشر اللبناني على مؤشر «ستاندر أند بورز» AFE الذي سجل انخفاضاً بنسبة 1.86 في المئة. أما مؤشر «ستاندر أند بورز» للأسواق العربية

أكدا ضرورة تبني إجراءات وقائية لتجنب الأخطاء في المستقبل تقرير الشال: حذار من التوظيف السياسي للنضط

غير بالغ التعقيد، كما في أوضاع الدول الأخرى. وفي بناء سيناريوات المستقبل لسوق النفط، لا بد من اجتناب محذوريين رئيسيين هما نتائج فهم خاطئ لدى بعض راسمي السياسة، الأول هو افتراض أنّ الصراع مع منتجي النفط الصخري وفقاً لمسار الأحداث.

وأشار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنّ أفضل الوسائل لتخفيف الضرر عن الدول المنتجة للنفط جراء تراجع أسعاره هو قيام الدول بدراسة كل السيناريوات المحتملة، وترتيبها وفقاً لأولويات تحققها، ثم رسم النفط حاليًا، «يبقى الأهم من أجل البلد ومستقبله عدم تكرار القراءة الخاطئة لأوضاع الحاضر بما يهدد المستقبل».

وحسب محلي الشال، تبدأ الإدارات العامة الصحفية بدراسة كل السيناريوات المحتملة، وترتيبها اجتهاداً وفقاً لأولويات تحققها، ثم ترسم سياساتها وسياسات بديلة وفقاً لمسار الأحداث، بمعنى أنّ تكون مستعدة لتبني إجراءات معدة سلفاً، وفقاً لكل الاحتمالات وبقدر من المفاجآت والأذى».

وفي حالة الكويت، الأمر أسهل بكثير. فالمنتج الوحيد المهم والمؤثر، كان ولا يزال لاسف، هو سوق النفط، وذلك يجعل مهمة التنبؤ بالسيناريوات المحتملة وترتيبها وفق أولويات تحققها ورسم سياسات مواجهاتها أمر

عند تكلفة الإنتاج لبرميل النفط الصخري، ولأنما تكرر سيناريوات ثمانينات وتسعينات القرن الفائت، ولن يكون هناك قاع أدنى لأسعار النفط.

يفترض أن يملك السيناريو الذي يضر وكبر النفخ لكل من المنتجين والمستهلكين حظوظاً أكبر في التحقق، فالمنتج لا يرغبون في إخراج النفط غير التقليدي تماماً من السوق، وليس في مصلحةهم ولوج دول نفطية حالة من عدم الاستقرار السياسي، وما يحدث في روسيا مؤشراً مكرراً على خطورة الوضع، ولا بلوغه حالة من الانهيار نحو النفط الرخيص، فليس هناك ما يكفي العالم منه.

وأندمت الدول المنتجة أسعاره المستغمة لأسباب غير اقتصادية، واستخدمت إيراداتها بما زاد جداً من اعتمادها على ريعه، وفقدت اقتصاداتها الكثير من مزاياها التنافسية، وأسعار اقتصادية للنفط قد تحفظ استقرارها وترشد سياساتها المالية والاقتصادية.

ذلك السيناريو يفترض أن يدعم أسعار أعلى قليلاً من 70 دولاراً للبرميل. لكن قد لا يسود هذا المنطق، بحسب محلة الوحدة الاقتصادية في الشال، وهو حتماً لن يسود على المدى القصير (6 شهور إلى سنة)، لذلك، لا بد من

أسعار النفط... والمشهد الاقتصادي المرتبك

يبدو أنّ المشهد الاقتصادي العالمي يئنز بيوادر أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، ناجمة عن تأثيرات تدهور في أسعار النفط أخيراً على اقتصادات الدول بطرق مختلفة، خصوصاً أنّ هذا الانخفاض أتى مسبقاً بتباطؤ اقتصادي مترافق بارتفاع نسب الدين الداخلي والخارجي على مستوى العالم. ما يتعلق بالبطالة ومعدلات الدخل والاستهلاك للأسر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، هذه المؤشرات التي تهدد الزدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للدول، في وقت لم يتعاف العالم بعد، من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة عام 2008 وسميت (أزمة الرهن العقاري)، وأصابت اقتصادات كثيرة، وادت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية العالمية.

تدور اليوم، تساؤلات عديدة عن أسباب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية والتغيرات المحتملة في هذا القطاع الإستراتيجي وكيفية انعكاسها على الأسواق المالية والاقتصاد العالمي؛ وماذا عن السوق المحلية واستجاباتها لتغير الأسعار الشديد؟

يقول خبراء الطاقة، إنّ العامل الرئيس في تدهور أسعار النفط، هو المعرفة، والوصول إلى تكنولوجيا جديدة تجعل عملية استخراج النفط من الصخر الزيتي أو الحجر السجيلي عملية مجدبة اقتصادياً، ومن المعروف أنّ المعرفة دوراً مهماً وحاسماً في تغيير القواعد المعروفة لقطاع معين، إذ تتغير معطيات العرض والطلب والحصص في السوق. وفي هذا السياق لا بد أن نذكر الكاتب الاقتصادي بيتر دركر Peter Drucker الذي تحدث في كتابه «The Age Of Discontinuity» عن دور المعرفة في الاقتصاد، فيقول: «إنّ المعرفة والتعلم المستمر هما

العصران الرئيسان للنجاح في الاقتصاد الجديد، إذ إنّ المكون الرئيس لأي منتج هو القيمة التي يجلبها للمستهلك، والقيمة ناتجة من المعرفة التي يتم إدماجها في المنتج أو الخدمة المقدمة للمستهلكين، وهكذا فإن التوجه إلى المعرفة هو الذي سينضوي على القيمة الجوهريّة». هذا يفسر أنّ المعرفة والتقنيات الجديدة، وقريباً ستتغير قوائم الدول المصدرة والطلب في سوق النفط العالمية، وقريباً ستتغير قوائم الدول المصدرة والمستوردة للنفط بحسب وجود احتياطيات من الصخر الزيتي في أراضيها، فتدخل إلى قائمة البلدان المصدرة للنفط دول كانت مستوردة له، لسنوات طويلة بسبب هذه التقنيات الجديدة.

اليوم، باتت تغيرات أسعار النفط، هي الخبر الأكثر حضوراً في نشرات الأخبار، إذ شهد سعر برميل النفط هبوطاً غير متوقع خلال أسابيع، من 110 دولار إلى أقل من 57 دولاراً أثناء كتابة هذه السطور، والتوقعات تشير إلى مزيد من الهبوط، خصوصاً في ظل عدم تماسك أهم رابطة لمنحني النفط (أوبك)، التي بدت عاجزة عن ضبط مستويات الإنتاج النفط ليقتاطع مع الطلب العالمي عند معدلات أسعار مقبولة نسبياً، حيث لابد للدول الأعضاء من تخفيض حصصها من السوق لتحقيق التوازن في السعر، ولكن السعودية ودول الخليج أصرت على الاحتفاظ بحصصها من السوق، على رغم انخفاض الطلب العالمي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة، إذ انخفضت مستورداتها إلى أقل مستوى في 30 سنة، نتيجة التقدم الكبير في تكنولوجيا استخراج البترول من الصخر الزيتي والمخزون الكبير منه في ولايات عدة، إنّ، أصبح واضحاً تغير المشهد في اقتصادات النفط، ولكن كيف سيكون انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي؟

هناك آراء مختلفة، حول تأثيرات انخفاض أسعار النفط في الاقتصاد العالمي، ففي حين يرى بعض الاقتصاديين، أنّ هذا الانخفاض في سعر برميل النفط، سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج، سيرتفع معه إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم، وهذا سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي وانخفاض في معدلات البطالة، وسينعكس إيجابياً على المستهلكين لأنهم سيحصلون على السلع والخدمات بأسعار أقل، ومن البديهي، أنّ الدول الصناعية الأكثر إنتاجاً سواء سلعياً أو خمياً ستستفيد من هذا الانخفاض، أما الخاسرون فهم الدول المنتجة للنفط وخصوصاً من يعيش على الربح من الإنتاج النفطي بشكل رئيسي، هناك آراء لاقتصاديين آخرين تقول، أنّ هذا التغير السريع في أسعار النفط سيكون له تأثيرات كبيرة في الموزنات العامة للدول المنتجة، مثل روسيا وإيران وفنزويلا والسعودية، وربما ارتدادات في الأسواق المالية العالمية، تقودها التوقعات القاتمة لسوق النفط... ويقول الاقتصاديون بل كروغان: «إنّ ما يحصل في العالم، قد يسبب نوعاً من الانكماش وليس التوسع في اقتصادات الدول، وقد يكون العالم أمام أزمة اقتصادية جديّة وكبيرة».

السؤال الذي يشغل بال السورين، ويريدون إجابة عنه، كيف ستنعكس تغيرات أسعار النفط العام العالمية على أسعار المشتقات النفطية في سورية؟ مبدئياً أنّ أيّ انخفاض في أسعار النفط عالمياً سيؤدي إلى تراجع سعره محلياً، ولكن في ظل الأزمة السورية المصدرة، والحرب التي تخوضها الدولة بكل مكوناتها ضد الإرهاب منذ أربع أعوام، تتداخل عوامل عدة في تحديد أسعار المازوت والبترول والغاز وغيرها في السوق المحلية، أولها: سيطرة المجموعات الإرهابية على آبار النفط في المنطقة الشمالية الشرقية وحرمان البلد من ثروتها الوطنية واضطرارها إلى استيراد المادة، ثانياً: العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية والتي أدت إلى رفع حصة النفط المستورد، وتأمين المادة التي أدى إلى وجود أخطار في عمليات النقل ومضاعفة تكاليفها، يضاف إلى العوامل السابقة، الطريقة البيروقراطية للحكومة، التي تقيد القوانين واللوائح التنفيذية، وتعتبر أيضاً من أسباب ارتفاع التكلفة، وهذا يفسر القوار الأخير للحكومة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص بأن يؤمن المادة، والساح له باستخدام كل من صفاتي حمص وباناس، ليقوم بتصفية النفط الخام المستورد، وتأمين المادة إلى السوق المحلية، لما يتفتح به القطاع الخاص من مرونة عالية وقدرة على الاستجابة السريعة.

من الناحية، إنّ أسعار المشتقات النفطية بالعملة السورية لن تتراجع بنسبة انخفاض أسعار النفط العالمية نفسها، كنتيجة لتراجع قيمة الليرة وقدرتها الشرائية، أمام الدولار وهو العملة المستخدمة في تسعير النفط، إذ إنّ تأمين المواد والمشتقات البترولية شيء، وبيعها للمواطن بأسعار معقولة تتناسب مع دخلهم... شيء آخر! فقد تجاوز سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية الـ 207 ليرات في كانون الأول عام 2014 مرتفعاً من 165 ل.س قبل أشهر قليلة.

أخيراً، يمكننا القول إنّ المشهد الاقتصادي العالمي سيشهد تغيرات مستمرة ولن يكون انهيار أسعار البترول آخرها، طالما أنّ الإنسان يسعى إلى الإكتشاف وامتلاك المعرفة، تقوده في ذلك حاجاته الاقتصادية أولاً، ومن ثم التطور الكبير في الأبحاث العلمية... ولا غناء للدول المصدرة... التي تبدو لا حول لها ولا قوة...

تراجع الروبل يشكل تهديداً للاقتصاد الألماني

ذكر الاتحاد العام لغرف التجارة في ألمانيا أنّ تراجع سعر صرف الروبل يشكل تهديداً للاقتصاد الألماني، حيث أنّ شركات عديدة باتت مهددة بتعليق أعمالها.

وأشار مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد العام لغرف التجارة الألمانية فولكر تريلير في مقابلة مع صحيفة «بيلد إم سونتاغ» الألمانية، إلى أنّ الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الروسي تؤثر في شكل سلبي على نشاط الشركات الألمانية التي تمارس أعمالاً تجارية مع روسيا.

وأظهرت نتائج مسح أجراه اتحاد غرف التجارة الألمانية في روسيا أنّ كل شركة من أصل ثلاث شركات ألمانية ستضطر إلى تسريح عدد من موظفيها، ما سيؤثر على أداء الشركة وتطورها، إضافة إلى أنّ 36 في المئة من الشركات ستضطر إلى تعليق مشاريعها.

وأضاف مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد العام لغرف التجارة الألمانية أنّ معظم الشركات الألمانية تعاني من آثار تراجع العملة الروسية والعقوبات الاقتصادية المفروضة، حيث أنّ الشركات التجارية في روسيا لـ «10» في المئة من الشركات الألمانية يتوجهون إلى الأسواق الآسيوية.

وتدهورت العلاقات بين الغرب وروسيا بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات طاولت قطاعات مختلفة في الاقتصاد الروسي على خلفية الأزمة الأوكرانية.

بدورها قامت موسكو بغرض حظر على استيراد مجموعة من المواد الغذائية من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، وأستراليا، والنروج، رداً على العقوبات المفروضة ضدها.